الأمم المتحدة

TD/B/C.II/MEM.3/8

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
20 November 2010
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية
الدورة الثالثة
جنيف، ٢-٤ شباط/فبراير ٢٠١١
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت
الاستثمار العام والتنمية

الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاستثمار من أجل التنمية

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

للاستثمار دور أساسي في تعزيز النمو والتنمية المستدامة وفي تدعيم القدرة التنافسية للبلدان وخلق فرص العمل والحد من التفاوتات الاجتماعية والفوارق في الدخل. وبالنظر إلى أن الاستثمار العام لا يستطيع وحده أن يلبي الاحتياجات الأساسية، فإن من الحيوي إحداث زيادة في الاستثمار الخاص (الأجنبي والمحلي). ومن طرق تعبئة واستخدام الاستثمار الخاص لأغراض التنمية ما يتمثل في ربط هذا الاستثمار بالاستثمار العام. وتنطوي الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بمختلف أنواعها، على فرص كما تنطوي على مخاطر. ولذلك فإن التحدي المطروح على صعيد السياسة العامة يتمثل في زيادة الفوائد إلى أقصى حد وإدارة المخاطر بطريقة سليمة. وهذا يشمل جوانب عديدة، مثل إرساء الإطار التنظيمي الصحيح، وتحديد مشاريع الاستثمار المناسبة للتعاون بين القطاعين العام والخاص، واستهداف أهم أنواع الشراكات الواعِدة لتحقيق الأهداف الإنمائية، وتحقيق توزيع سليم للمخاطر بين القطاع العام والقطاع الخاص. ومن القضايا الأخرى البالغة الأهمية على صعيد السياسة العامة ما يشمل تعزيز التعاون الإقليمي وزيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي من أجل تقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في

الرجاء إعادة الاستعمال

الاستثمار في الصناعات الاستراتيجية. وقد تشمل بعض مجالات العمل الهامة، فيما تشمله، تعزيز تطوير البنى التحتية، والتخفيف من آثار تغير المناخ، وزيادة الإنتاج الزراعي. وقد حُدِّدت هذه المجالات الثلاثة في الدورة الثانية لاجتماع الخبراء هذا باعتبارها مجالات رئيسية فيما يتعلق بتعزيز أوجه التآزر بين الاستثمارات المحلية والأجنبية.

المحتويات

الصفحة

أولاً – الاستثمار العام والاستثمار الخاص: منظورات كلية ٤
ألف– الاتجاهات الإجمالية بحسب المنطقة ٥
باء – الاستثمار العام، والاستثمار الخاص، والنمو الاقتصادي ١١
١– الاستثمار العام والنمو ١١
٢– الاستثمار الخاص والنمو ١٢
٣– الشراكة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، والنمو الاقتصادي ١٤
ثانياً – الشراكة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص: دراسات حالات إفرادية ١٥
ألف– البُنى التحتية ١٦
باء – الزراعة ١٩
جيم– تغير المناخ ٢٢
ثالثاً – خيارات السياسة العامة لتعزيز التفاعل بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص ٢٣
ألف– على المستوى الوطني ٢٤
باء – على المستويين الإقليمي والدولي ٢٧
المراجع ٢٩

الأشكال

١ الاستثمار العالمي العام والخاص، ١٩٩٥–٢٠٠٩ ..... ٦
٢ الاستثمار العام والخاص في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ١٩٩٥–٢٠٠٩ ..... ٧
٣ الاستثمار العالمي العام والخاص، ١٩٩٥–٢٠٠٩ ..... ٨
٤ الاستثمار العام والاستثمار الخاص (الأجنبي والمحلي) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٩٣–٢٠٠٩ ..... ١٥
٥ الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٩٤–٢٠٠٩ ..... ١٣
٦ حصة المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين من القطاعين الخاص والعام من الالتزامات المتعلقة بالاستثمار في صناعات البُنى التحتية ١٧

الإطار

١ الشراكة الدولية للقطاعين العام والخاص بين معاهد البحوث العامة والشركات عبر الوطنية: حالة معهد Embrapa في البرازيل ٢١

١- ستنظر الدورة الثالثة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار من أجل التنمية في موضوع "الاستثمار العام والتنمية". وتنعقد هذه الدورة بعد الدورتين الأولى والثانية اللتين تناولتا موضوعي "البُعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية" و"الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والتنمية: تعزيز القدرات الإنتاجية" واللتين عُقدتا في ١٠-١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩ و٣-٥ شباط/فبراير ٢٠١٠، على التوالي. وقد اتفق مجلس التجارة والتنمية، في دورته الخامسة والخمسين، على أن "يبحث اجتماع الخبراء مسألة الشراكة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في المجالات التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للتنمية. وسوف ينظر الاجتماع، في جملة أمور أخرى، في الكيفية التي يمكن بها للسياسات المُنتَهَجة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية أن تُعزز أوجه التآزر من خلال إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص" (TD/B/55/9؛ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨).

٢- وتعرض هذه المذكرة القضايا التي سيجري تناولها فيما يتصل بالآثار الإنمائية للاستثمارات التي تجمع بين مصادر عامة وخاصة على السواء، بما في ذلك تصميم وإعداد سياسات فعالة واستشرافية لتعزيز أوجه التآزر من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وسيبحث الاجتماع أساساً ثلاث دراسات حالات - تتناول البنى التحتية، والزراعة، وتغير المناخ - حُدِّدت جميعها في الدورة الأخيرة لاجتماع الخبراء كمجالات يمكن فيها تعزيز أوجه التآزر بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي، كما يمكن فيها بحث مختلف التجارب القطرية (TD/B/55/9)، مع إيلاء الاعتبار الواجب للشراكات بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص. وتبحث هذه المذكرة أيضاً كيفية تطور هذين المصدرين للاستثمار - العام والخاص (المحلي والأجنبي على السواء) - في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، مع تسليط الضوء على الفوارق الرئيسية بينهما.

أولاً - الاستثمار العام والاستثمار الخاص: منظورات كلية

٣- شهدت العقود الثلاثة الماضية تغيراً تدريجياً في دور الاستثمار العام[(١)] والاستثمار الخاص في تعزيز التنمية والنمو الاقتصادي. وفي حين أن تحقيق نمو اقتصادي أكثر دينامية يتطلب اضطلاع القطاع الخاص بدور أكبر كما يتطلب شراكة أقوى بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، فقد أعادت الأزمة المالية الأخيرة إبراز أهمية الاستثمار العام في حفز الطلب الكلي. وقبل مناقشة تأثير مختلف أنواع الاستثمار على النمو الاقتصادي، يبحث هذا الفرع من التقرير اتجاهات وأنماط لاستثمار العام والاستثمار الخاص على الصعيدين العالمي والإقليمي.

(١) في مذكرة القضايا هذه، لا يُعتبر استثماراً عاماً إلا الاستثمار المموَّل تمويلاً مباشراً من ميزانية الحكومة - سواء على المستوى المركزي أو على المستوى دون الوطني.

ألف – الاتجاهات الإجمالية بحسب المنطقة

٤- بلغ الاستثمار العالمي (العام، والمحلي الخاص، والأجنبي المباشر) ١٢ تريليون دولار في عام ٢٠٠٩، بعد أن زاد بأكثر من ضعف بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٨. وأعقب ذلك انخفاض بنسبة ٨ في المائة في عام ٢٠٠٩ نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية (الشكل ١). ويرجع تزايد الاستثمار في العقد الأخير إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. وكان الاستثمار المحلي الخاص[٢] أكبر بالقيم المطلقة من الاستثمار العام ومن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ كما أنه قد نما بسرعة أكبر في السنوات الأخيرة، ولا سيما منذ عام ٢٠٠٠. وبينما انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، ظل الاستثمار العام يتزايد نظراً لاستخدامه من قِبل حكومات كثيرة كأداة لمواجهة التقلبات الدورية والتصدي لتراجع النشاط الاقتصادي. وفي بعض البلدان أيضاً، أدى "طفح الخزائن العامة" – لأسباب منها مثلاً ارتفاع أسعار السلع الأساسية – إلى إتاحة الأموال اللازمة لتمويل الزيادات الكبيرة في الاستثمار العام. وهذا سبب من الأسباب التي أدت، من خلال مؤسسات الأعمال المملوكة للدولة وصناديق الثروة السيادية مثلاً، إلى حدوث زيادة أيضاً في حصة الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر لتشكل نصف هذه التدفقات العالمية في عام ٢٠٠٩ (الأونكتاد، ٢٠١٠).

(٢) يُحسب باعتباره الفرق بين إجمالي الاستثمار الخاص وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي فإنه يُعتبر معادلاً فقط للقيمة الحقيقية للاستثمار الخاص.

الشكل ١

الاستثمار العالمي العام والخاص، ١٩٩٥-٢٠٠٩

(بمليارات الدولارات)

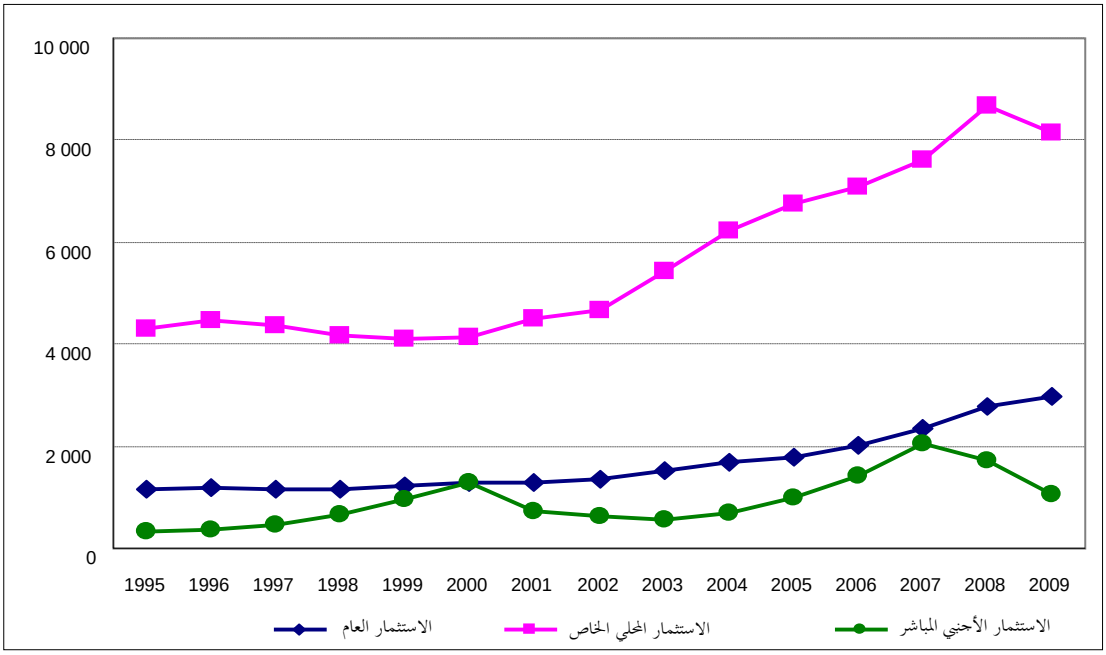

المصدر: حسابات وتقديرات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مُستقاة من نشرة *World Economic Outlook* الصادرة عن *صندوق النقد الدولي*، ومن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بشأن الاستثمار العام والخاص)، ومن قاعدة بيانات الأونكتاد (بشأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة).

٥- وفي الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وحدها، سجَّل الاستثمار المحلي الخاص زيادة سريعة منذ عام ٢٠٠٠ ليصل إلى ٢,٦ تريليون دولار في عام ٢٠٠٩، مما يعكس نمواً اقتصادياً أقوى وثقة أكبر بالتشديد المتجدِّد على أهمية القطاع الخاص (الشكل ٢). وبالمثل، سجّل الاستثمار العام زيادة على مدى السنوات العشر الماضية، وظلت الاستثمارات المحلية، العامة والخاصة على السواء، قوية ومرنة في عام ٢٠٠٩ فصمدت في مواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وكانت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من مجموع الاستثمارات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أعلى بصورة مستمرة تقريباً مما كانت عليه في البلدان المتقدمة، بما في ذلك في عام ٢٠٠٩ عندما انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (باستثناء عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧).

الشكل ٢

الاستثمار العام والخاص في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ١٩٩٥-٢٠٠٩

(بمليارات الدولارات)

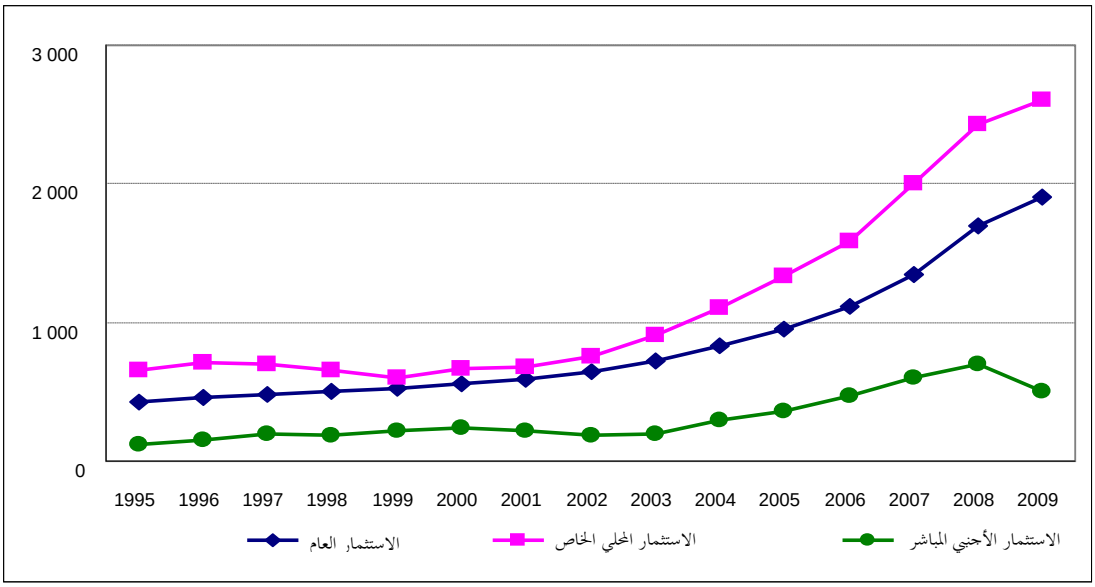

المصدر: حسابات وتقديرات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مُستقاة من نشرة *World Economic Outlook* الصادرة عن *صندوق النقد الدولي*، ومن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بشأن الاستثمار العام والخاص)، ومن قاعدة بيانات الأونكتاد (بشأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة).

٦- وتختلف الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية عن اقتصادات البلدان المتقدمة من حيث ديناميات استثماراتها العامة والخاصة. فبالنظر إلى أن البلدان النامية قد استثمرت بقوة، وبخاصة في البنى التحتية، فإن حصة الاستثمار العام من الاستثمار العام العالمي قد تزايدت على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية من ٣٧ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى قرابة الثُلثين في عام ٢٠٠٩ (الشكل ٣). وقد أدت محدودية قدرة القطاع الخاص في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وصِغر أسواق رأس المال في هذه الاقتصادات، إلى مشاركة الحكومات على نطاق واسع في مشاريع الاستثمار الكبيرة. وعلى النقيض من ذلك، حدث الجزء الأعظم من المجموع العالمي للاستثمارات المحلية الخاصة في البلدان المتقدمة، رغم أن حصتها من مجموع الاستثمار انخفضت من ٨٤ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٦٨ في المائة في عام ٢٠٠٩ (الشكل ٣).

الشكل ٣

الاستثمار العالمي العام والخاص، ١٩٩٥-٢٠٠٩

(بمليارات الدولارات)

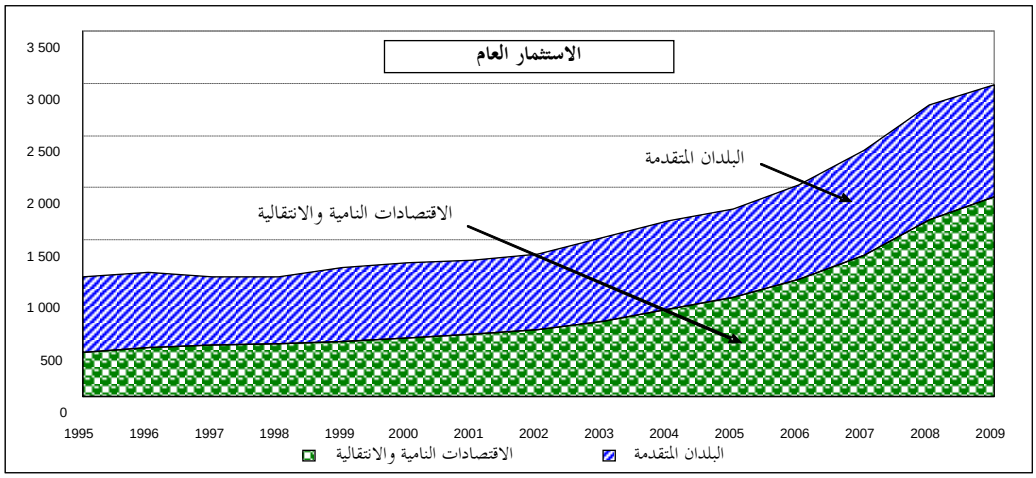

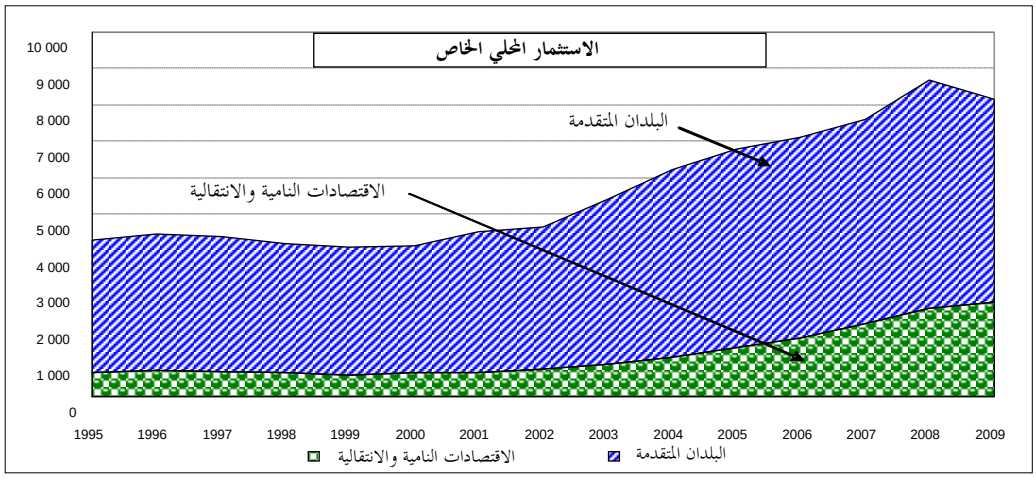

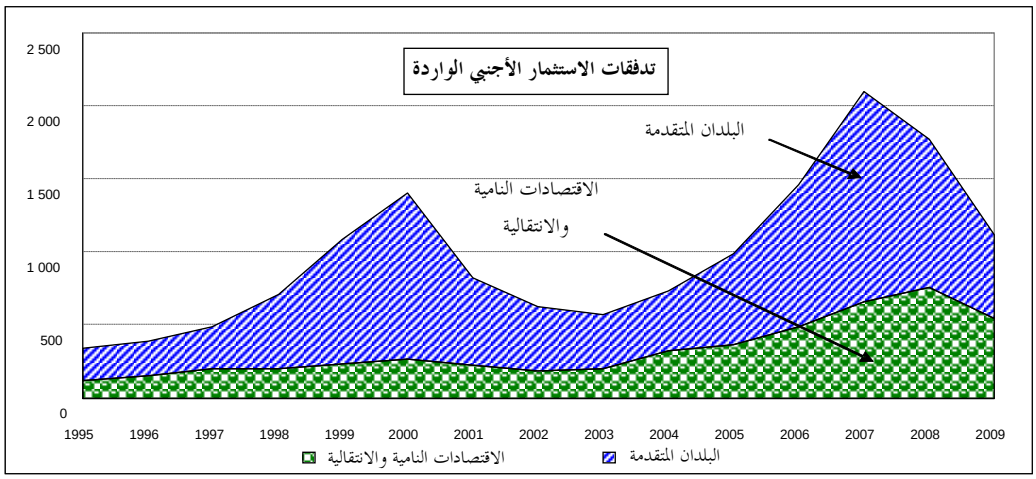

المصدر: حسابات وتقديرات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مُستقاة من نشرة *World Economic Outlook* الصادرة عن *صندوق النقد الدولي*، ومن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بشأن الاستثمار العام والخاص)، ومن قاعدة بيانات الأونكتاد (بشأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة).

٧- وما برحت الأهمية النسبية للاستثمار العام في البلدان المتقدمة (محسوبة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) تتجه اتجاهاً تنازلياً على مدى العقدين الماضيين، حيث هبطت إلى ٢,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩. وعلى النقيض من ذلك، بلغت الحصة النسبية للاستثمار العام (بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩، مرتفعة من ١١ في المائة في عام ١٩٩٥.

٨- ويختلف نمط الاستثمار العام والاستثمار الخاص (الأجنبي والمحلي) على المستوى الإقليمي (الشكل ٤):

- ففي أفريقيا، بدأ الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يتزايد في عام ٢٠٠٦ وحافظ على ثباته في عام ٢٠٠٩. أما الاستثمار المحلي الخاص الذي كان قد ضَعُف كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة فقد عاد وانتعش خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، بل إنه تزايد حتى خلال فترة الأزمة الحالية. وانخفض الاستثمار الأجنبي الخاص في أفريقيا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، بعد أن سجّل زيادة مطّردة منذ عام ٢٠٠٠، الأمر الذي يرجع، إلى حد كبير، إلى تأثير الأزمة على البلدان التي هي المستثمرة الرئيسية في المنطقة.

الشكل ٤

الاستثمار العام والاستثمار الخاص (الأجنبي والمحلي) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٩٣-٢٠٠٩

(كنسبة مئوية)

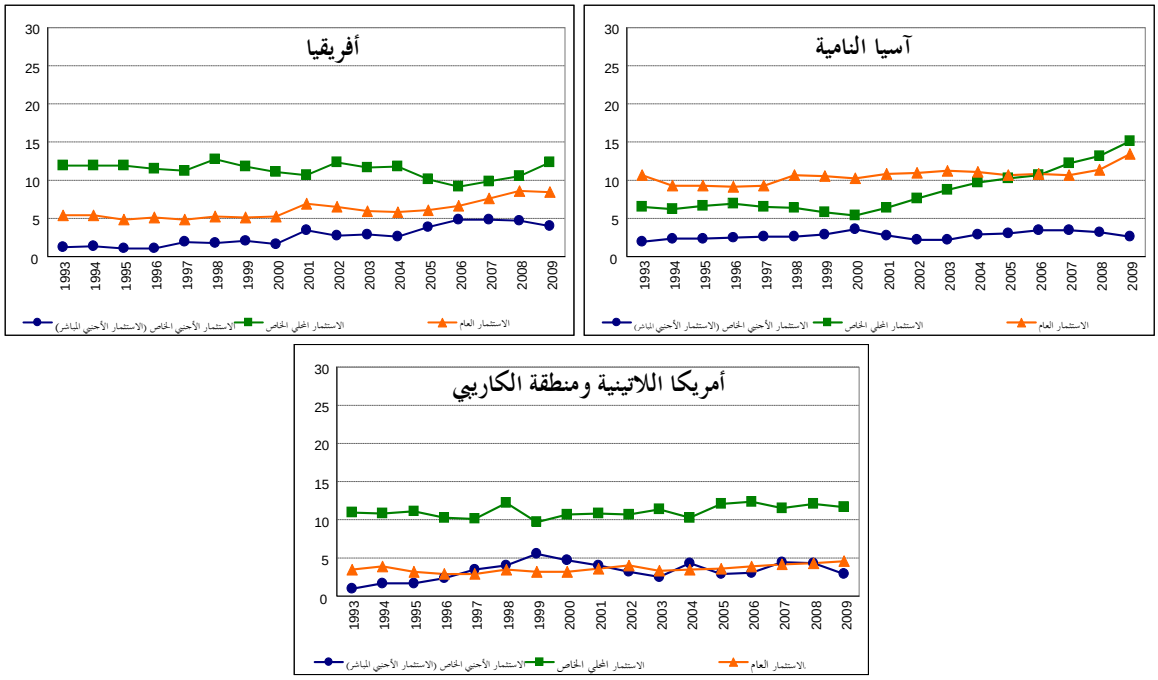

المصدر: حسابات وتقديرات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مُستقاة من نشرة *World Economic Outlook* الصادرة عن *صندوق النقد الدولي*، ومن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بشأن الاستثمار العام والخاص)، ومن قاعدة بيانات الأونكتاد (بشأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة).

- وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ظل الاستثمار العام والاستثمار المحلي الخاص، كنسبتين من الناتج المحلي الإجمالي، ثابتين بصورة ملحوظة بين عام ١٩٩٣ وعام ٢٠٠٩، مما يدل على أن كلا هذين النوعين من الاستثمار قد زادا، أو انخفضا، بنفس معدل تزايد أو انخفاض الناتج المحلي الإجمالي. أما الاستثمار الأجنبي الخاص الذي بلغ ذروته كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٩، فقد تقلب بين ٣ في المائة و٥ في المائة خلال العقد الماضي.

- وفي آسيا النامية، سجّل الاستثمار المحلي الخاص ارتفاعاً قوياً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ ارتفع من نحو ٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. بل إن حصته زادت حتى بسرعة أكبر في عام ٢٠٠٩، مما يعكس إلى حد ما انفراج الوضع الائتماني في الصين نتيجة للسياسة الحكومية. أما الاستثمار العام الذي كان مستقراً نسبياً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع بقوة في

عام ٢٠٠٩ نظراً لقيام الحكومات في عدة بلدان، بما فيها الصين والهند، بتوسيع هذا القطاع توسيعاً كبيراً لمواجهة آثار الأزمة.

باء - الاستثمار العام، والاستثمار الخاص، والنمو الاقتصادي

٩- يشكِّل الاستثمار، حسب ما تم التشديد عليه في توافق آراء مونتيري، محفِّزاً قوياً للابتكار والنمو الاقتصادي والحد من الفقر. وسيلزم توفر قدر من الاستثمار أكبر بكثير لكي تتمكن البلدان النامية من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حين أن للحجم الإجمالي للاستثمار أهميته، فإن من المهم أيضاً فهم الاختلافات أو الفوارق الدقيقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، بقدر ما يمكن أن يكون لهذين المكوّنين تأثير مختلف على النمو الاقتصادي.

١- الاستثمار العام والنمو

١٠- يتسم الاستثمار العام بأهمية قصوى بالنسبة للتنمية والنمو الطويل الأجل، ذلك لأنه يؤدي دوراً هاماً في توسيع القدرات الإنتاجية، والمساعدة في حفز الطلب الكلي وتخصيص الموارد على امتداد الاقتصاد، وبخاصة في أقل البلدان نمواً. فعن طريق توسيع القدرات الإنتاجية، يمكن للاستثمارات العامة أن تحفز الاستثمار الخاص وتزيد إنتاجية العمل. وقد أدت الأزمة المالية الأخيرة إلى زيادة تكثيف التركيز على الاستثمار العام كأداة محتملة لمواجهة التقلبات الدورية، مع قيام العديد من الحكومات، في البلدان النامية والمتقدمة على السواء، بإطلاق وتعزيز برامج للاستثمار العام من أجل دعم وخلق فرص العمل، وكذلك من أجل إرساء الأسس لتحقيق نمو متجدد ومتواصل.

١١- ورغم أنه من الواضح أن الاستثمارات العامة الضخمة خلال فترة الأزمة الحالية قد ساعدت العديد من الاقتصادات على تجنب التعرض لمزيد من الركود. فإن تأثير الاستثمار العام على النمو لا يكون دائماً تأثيراً كبيراً أو سريعاً. وهذا يرجع إلى أن الاستثمارات العامة كثيراً ما تدعم الوظائف العامة للحكومة، وهذه لا تُسهم إلا بصورة غير مباشرة في دعم العوامل المؤثرة في نمو الإنتاجية. وفي مجال البُنى التحتية، لا تؤثر الاستثمارات العامة الكبيرة على الإنتاجية إلا على مدى فترة طويلة من الزمن. ويضاف إلى ذلك أن الاستثمار العام في البنى التحتية يدل على أن تأثيره يتفاوت بتفاوت حجمه وتفاعله مع مجالات أخرى (سندرلاند Sunderland، ٢٠٠٩). كما أن لتأثير الاستثمار العام على النمو الاقتصادي أهميته من منظور السياسة الإقليمية. إذ يمكن للحكومات أن تؤثر في المعدل الذي تُراكِم به المناطق عوامل الإنتاج، وبخاصة من خلال البنى التحتية الإقليمية. وهذه العوامل تؤثر في الإنتاجية وفي موقع العوامل الخاصة المتنقلة، وبذلك فهي تؤثر في التوزع الإقليمي للدخل (دي لا فوينتي de la Fuente وفيف Vives، ١٩٩٥).

١٢- وثمة مجموعة كبيرة من الأدلة على الحاجة إلى الاستثمار العام في المجالات الثلاثة التي حُدِّدت باعتبارها المجالات التي يمكن فيها تعزيز أوجه التآزر بين الاستثمار المحلي والاستثمار العام، وهي: البُنى التحتية، و"تغير المناخ"، والزراعة. ففي الاستثمار في البنى التحتية، توجد فجوات واسعة، حسب ما تدل عليه المؤشرات لمتعلقة بمدى توافر البنى التحتية في العديد من البلدان. والافتقار إلى خدمات الإصحاح الأساسية، والنقص في إمدادات الكهرباء و/أو المياه، وتواتر حدوث اختناقات حادة في حركة السير على الطرق، والفوارق الكبيرة في توافر البنى التحتية بين المناطق الحضرية والريفية، هي جميعها أمور تتطلب قدراً كبيراً من الاستثمارات العامة. كما أن الضغوط في اتجاه التخفيف من آثار تغير المناخ، والتكيف مع التطورات المستمرة فيما يتصل بتغير المناخ (ولا سيما ارتفاع منسوب مياه البحر وتغير أنماط هطول الأمطار) وتحويل قطاع توليد الطاقة باستخدام تكنولوجيات تقلّل من انبعاثات الكربون، هي جميعها مسائل تتطلب قدراً كبيراً من الاستثمارات العامة أيضاً. وبالنظر إلى أن قطاع الزراعة يحتاج إلى عملية تحول هيكلي من أجل تحسين حالة الأمن الغذائي على المدى الطويل، فإن الاستثمارات العامة تؤدي دوراً حاسماً في هذه العملية، من خلال زيادة إنتاجية المزارع، على سبيل المثال.

١٣- وقد أدى النمو القوي لبعض الاقتصادات، مثل اقتصادات آسيا النامية، مقترناً بارتفاع معدلات الاستثمار العام، إلى نقاش حول ما إذا كان هناك مستوى أمثل للاستثمار العام ورصيد رأس المال من أجل زيادة النمو إلى أقصى حد (كامبس Kamps، ٢٠٠٥؛ وماريرو Marrero، ٢٠٠٨). إلا أنه من الواضح أن المستوى الأمثل يختلف باختلاف البلدان والمناطق تبعاً لكمية ونوعية الرصيد الرأسمالي والعوامل المؤسسية والسياساتية.

٢- الاستثمار الخاص والنمو

١٤- من المسلّم به على نطاق واسع أن التوسع في الاستثمار الخاص - المحلي والأجنبي على السواء - يشكل قوة دفع رئيسية للنمو الاقتصادي. ومن الأمثلة على ذلك أن عدداً من البلدان التي سجّلت معدلات نمو مرتفعة على مدى العقدين الماضيين قد سجّلت أيضاً معدلات استثمار خاص أعلى دائماً مما سجّلته البلدان التي لم تشهد مثل هذا التوسع الاقتصادي المتواصل (الشكل ٥).

الشكل ٥

الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٩٤-٢٠٠٩

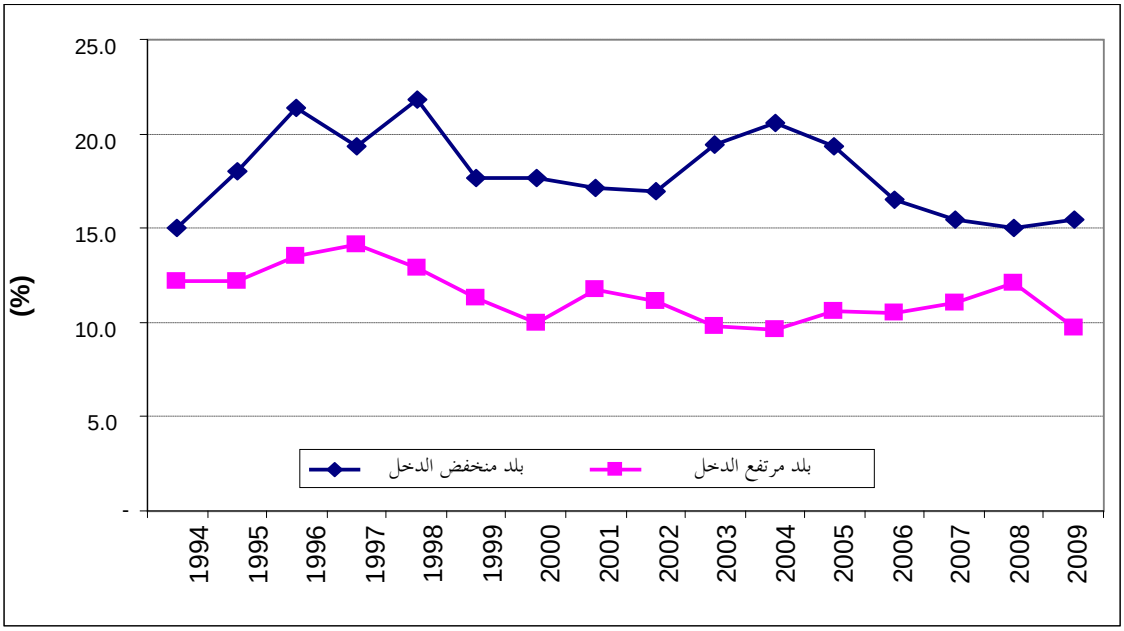

المصدر: حسابات وتقديرات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستقاة من نشرة *World Economic Outlook* الصادرة عن *صندوق النقد الدولي*، ومن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومن قاعدة بيانات الأونكتاد بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر.

ملاحظة: يبلغ متوسط معدل نمو البلدان المنخفضة النمو أقل من ٢ في المائة في السنة بينما يبلغ متوسط معدل نمو البلدان المرتفعة النمو أكثر من ٨ في المائة في السنة.

١٥- وبالنظر إلى أن الاستثمار الخاص المحلي يظل المصدر الرئيسي لتكوين رأس المال في العالم (الشكل ١) وكذلك في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (وإن يكن بدرجة أقل (الشكل ٢))، فإنه يتسم بأهمية قصوى بالنسبة لاستراتيجيات النمو والتنمية التي تنتهجها البلدان النامية. وفي بعض الحالات، لم تكن النسب العالية للاستثمار العام والاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي كافية إلى حد يكفَل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في غياب استثمار خاص محلي كبير (روش Roache، ٢٠٠٦).

١٦- ومع ذلك، ورغم أن الأدلة العملية ليست قاطعة، فإن المؤلفات الاقتصادية تدل عموماً على أنه بالإضافة إلى الاستثمار المحلي، ينبغي للبلدان النامية أن تستفيد أيضاً من الاستثمارات الخاصة الأجنبية، (ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر) من أجل حفز عملية التنمية الاقتصادية. فتدفقات رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية إلى البلدان النامية (وبخاصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر) تُعتبر وسيلة للتعجيل بالحدّ من الفقر خصوصاً في أقل البلدان نمواً، من خلال النمو الذي يقوده القطاع الخاص، بتوفير تمويل خارجي إضافي مستقل واستثمار وتكنولوجيا من أجل التنمية. وتتسم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية خاصة لأنها توفر حزمة من الأصول المادية وغير المادية ولأن الشركات التي توزعها -

الشركات عبر الوطنية – قد أصبحت تمثل الآن جهات فاعِلة هامة في الاقتصاد العالمي. فالشركات عبر الوطنية يمكن أن تؤثر في التنمية عن طريق توفير استثمارات مكمِّلة للاستثمارات المحلية وكذلك من خلال العمليات التجارية وعمليات نقل المعارف والمهارات والتكنولوجيا. إلا أن الشركات عبر الوطنية لا تحل محل الجهد المحلي، لأن ما يمكنها أن تفعله هو فقط أن تتيح إمكانية الوصول إلى الأصول المادية وغير المادية وأن تحفز الاستثمارات والقدرات المحلية. وفي عالم تحتدم فيه المنافسة ويتسارع فيه التغيُّر التكنولوجي، يمكن لهذا الدور المكمِّل والمحفِّز أن يكون عظم الفائدة (الأونكتاد، ١٩٩٩).

١٧- وهناك عدة دراسات واستقصاءات، مثل الدراسة الاستقصائية لبرنامج بناء قدرات جذب رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية، وهي دراسة أجرتها المؤسسة الدولية لتمويل التنمية وشملت ٢٢ بلداً في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، قد خلُصَت إلى أنه بالرغم من أن رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية قد وفَّرت رؤوس أموال إضافية، فقد كان لها بعض التأثيرات غير المواتية. ومن الأمثلة على ذلك أن تأثيرها الصافي على ميزان المدفوعات (مثل توافر العملات الأجنبية) كان أقل إيجابية مما هو متوقع نظراً لارتفاع مستويات الاستيراد وتدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، مع أن حصائل الصادرات آخذة في التزايد (بهيندا Bhinda ومارتن Martin، ٢٠٠٩). وفيما يتعلق باستثمارات الحوافظ المالية، تتألف معظم البلدان التي شملتها الدراسة الاستقصائية من أسواق رأسمالية منظمة رسمياً وبطيئة النمو. وفي حين أن هذه الاستثمارات قد تنطوي على درجة عالية من المضاربة وقد تكون مزعزعة للاستقرار، فإنها في بعض الحالات يمكن أن تكون مستقرة وأن تسهم في تنمية القطاع الخاص. وقد تبين أن الفوائد التي تحققها الأسواق الرسمية محدودة جداً من حيث أعداد وأنواع مؤسسات الأعمال المشمولة، رغم أنها قد أدت أيضاً إلى زيادة إمكانية التعرض للصدمات العالمية (بهيندا Bhinda ومارتن Martin، ٢٠٠٩).

٣- الشراكة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، والنمو الاقتصادي

١٨- كانت العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص محور اهتمام المؤلفات الاقتصادية منذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي، حيث تمثَّلت المسألة الرئيسية في تحديد ما إذا كان للاستثمارات العامة والاستثمارات الخاصة تأثير مختلف على النمو الاقتصادي. فمن الناحية النظرية، لا يوجد سبب واضح يُبرّر إعطاء أهمية للمصدر المؤسسي لمستويات الاستثمار الإجمالية. إلا أنه إذا كانت هناك أوجه انعدام كفاءة أو تشوهات مرتبطة باستخدام الاستثمار العام، وهو ما لا ينطبق على الاستثمار الخاص، فيمكن عندها أن يكون الاختلاف مهماً حقاً. وقد خلُص عدد من الدراسات إلى أن لكل من الاستثمار الخاص والاستثمار العام تأثيراً إيجابياً على النمو الطويل الأجل، ولكن حجم هذين النوعين من الاستثمارات يختلف اختلافاً كبيراً، حيث يكون للاستثمار الخاص تأثير أقوى بكثير على الاقتصاد مقارنةً

بالاستثمار العام (خان Khan وكومار Kumar، ١٩٩٧؛ وباوتون Bouton وسوملينسكي Sumlinski، ٢٠٠١).

١٩- وفي سياق التركيز على ثنائية الاستثمار العام/الخاص، كان هناك أيضاً جدل حول ما إذا كان الاستثمار العام يزيد أو يُقلِّل من كفاءة الاستثمار الخاص. فعلى سبيل المثال، قد تكون بعض مكوّنات الاستثمار العام مُكمِّلة للاستثمار الخاص وقد تعود بالفائدة على النمو بقدر ما يكون للاستثمار الخاص تأثير إيجابي على النمو. كما إن أوجه التكامل هذه تنشأ، مثلاً، في الاستثمار العام في مجالات البُنى التحتية، والتعليم، والتخفيف من آثار تغيّر المناخ، والزراعة. ومن جهة ثانية، وبالنظر إلى أن الاستثمار العام يستخدم موارد شحيحة في تنافس مباشر مع القطاع الخاص، فإنه يمكن لهذا الاستثمار أن يُقصي الاستثمار الخاص. وبذلك قد تكون لزيادة الاستثمار العام في بعض الظروف آثار سلبية على الاستثمار الخاص والنمو.

٢٠- وبالنظر إلى أن الحكومات في البلدان النامية تعمل بميزانيات محدودة، وبخاصة في البلدان التي تشهد نمواً سكانياً سريعاً وعملية تحضُّر، فإنه ينبغي لها أن تسعى للاستفادة من إمكانيات القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) من أجل الحصول على رأس المال والتكنولوجيا والخبرة لتمويل وتطوير وإدارة مشاريع القطاع العام في مجال البُنى التحتية وفي مجالات أخرى. فكيف تؤثر الشراكات بين القطاعين العام والخاص على النمو الاقتصادي؟ إن الأدلة تبيّن أنه - بافتراض تساوي جميع العوامل الأخرى - كلما زادت مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في بلد ما، ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ذلك لأن هذه المشاريع عادةً ما تكون كبيرة وطويلة الأجل. كما أن الاستثمار الخاص الذي يتسم بهذه الطبيعة يجتذب إلى السوق أيضاً مستثمرين آخرين من القطاع الخاص، مما يُنشئ حلقة إيجابية تعزز النمو الاقتصادي.

ثانياً - الشراكة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص: دراسات حالات إفرادية

٢١- ثمة اعتراف متزايد بأهمية الشراكة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص بوصفها آلية فعالة ومناسبة للتعامل مع تعقيدات التحديات الإنمائية التي تواجه البلدان النامية ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٢- وسيتناول هذا الفرع من التقرير دراسات الحالات الناجحة، بغية وصف الشراكة بين الاستثمار العام وغيره من مصادر الاستثمار في المجالات الثلاثة التي حُدِّدت في الدورة الأخيرة لاجتماع الخبراء هذا - أي البُنى التحتية، والزراعة، وتغير المناخ.

ألف – البُنى التحتية

٢٣- البُنى التحتية مجال يمكن فيه للترابط الوثيق بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص أن يساعد إلى حد بعيد في تلبية الاحتياجات الإنمائية المحلية. وبالنظر إلى أن الاحتياجات الاستثمارية للبلدان النامية في مجال البُنى التحتية تفوق بكثير المبالغ التي يمكن للقطاع العام أن يستثمرها، فقد عمدت الحكومات إلى فتح صناعات وخدمات البُنى التحتية أمام مشاركة القطاع الخاص على نطاق أوسع بكثير، بما في ذلك أمام الشركات عبر الوطنية (الأونكتاد، ٢٠٠٨). والواقع أنه سواء أكان الهدف يتمثل في تيسير مشاريع الشراكة بين القطاعين العام الخاص بصورة عامة، أو في استهداف الشركات الأجنبية بصورة خاصة لإشراكها في مثل هذه الترتيبات، فقد أنشأت فرادى البلدان "مراكز للشراكة بين القطاعين العام والخاص" ومنها مثلاً مركز الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي أنشئ مؤخراً في كازاخستان[٣].

٢٤- وقد دفعت القيود التي تحدّ من حيز التحرك على صعيد السياسة المالية، والاعتبارات المتصلة بالقدرة على تحمّل أعباء الديون، العديد من الحكومات في البلدان النامية إلى تقييم الدور الذي يمكن أن يؤديه التمويل من قِبل القطاع الخاص لبعض ما هو مُعترف به من الاحتياجات الاستثمارية في المستقبل فيما يتعلق بمشاريع البُنى التحتية العامة. ومن ذلك مثلاً أن قاعدة بيانات البنك الدولي بشأن المشاركة الخاصة في البُنى التحتية تشير إلى أن حصة المستثمرين من القطاع الخاص في مجموع الالتزامات المتعلقة بالاستثمار في صناعات البُنى التحتية في البلدان النامية بلغت ٥٠ في المائة على مدى الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٨ (الشكل ٦). وكانت نسبة التزامات الاستثمار الخاص إلى مجموع الالتزامات، بحسب المنطقة، مرتفعة نسبياً في آسيا (٨٠ في المائة)، بينما كانت أدنى من ذلك في أمريكا اللاتينية وأفريقيا (٧٧ في المائة و٦٤ في المائة، على التوالي). وكانت النسبة الخاصة بالاقتصادات الانتقالية أعلى من مثيلتها في أي منطقة نامية في جميع صناعات البُنى التحتية.

(٣) الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كازاخستان، عرض قدمه السيد خيرت تيلبادينوف، نائب رئيس مركز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كازاخستان، في الدورة الثانية لاجتماع فريق الأخصائيين في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، المعقود في جنيف في ٣-٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. العرض متاح على الموقع الشبكي http://www.unece.org/ceci/ppt_presentations/2009/ppp/presentationppp09.html (accessed on 8 November 2010).

الشكل ٦

حصة المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين من القطاعين الخاص والعام من الالتزامات المتعلقة بالاستثمار في صناعات البُنى التحتية

(بالنسبة المئوية)

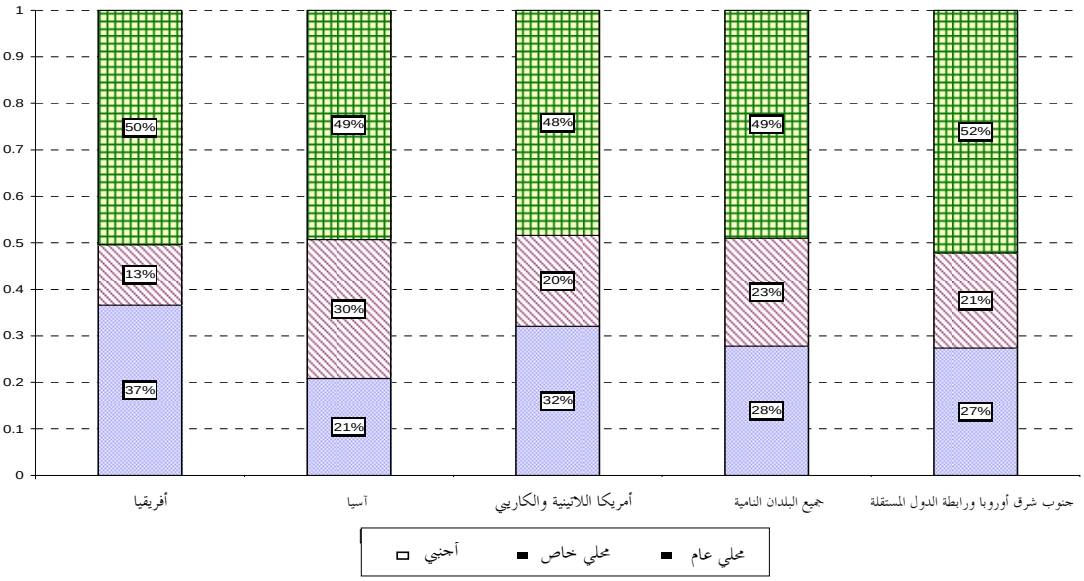

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات البنك الدولي بشأن المشاركة الخاصة في مجال البُنى التحتية.

٢٥- وهناك عدد من الأمثلة على الشراكات ودراسات الحالات الإفرادية التي توضح أهمية ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مختلف صناعات البُنى التحتية في البلدان النامية وكيفية مشاركة القطاع الخاص فيها.

٢٦- ففي الحالة الأولى، أطلقت حكومة أوغندا مشروع بوجاغالي لتوليد الطاقة الكهرمائية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير إمدادات كهربائية مستدامة وميسورة التكلفة واستعانت بشركاء لتلبية احتياجات التمويل وسدّ الفجوات في القدرة التقنية (Q Finance، ٢٠١٠؛ وNew Vision، ٢٠١٠). وفي مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص هذا، تمثل الشركاء الرئيسيون في حكومة أوغندا، وعدة شركات خاصة، وصندوق آغا خان للتنمية الاقتصادية، ومؤسسات مالية إنمائية ثنائية ومتعددة الأطراف، ومؤسسات إقراض تجارية.

٢٧- وفي إطار هذه الشراكة بين القطاعين العام والخاص، يتحمّل القطاع الخاص المسؤولية عن تصميم وتمويل وإنشاء وصيانة مرفق بوجاغالي لتوليد الطاقة الكهربائية، وعن إدارة إنشاء مشاريع الربط ذات الصلة بالنيابة عن الحكومة (المالكة والمشغِّلة)، أي المشاريع التي ستربط هذا المرفق بشبكة الكهرباء الوطنية، وعن بيع جميع إمدادات الكهرباء للحكومة

حصراً بموجب اتفاق لشراء إمدادات الطاقة الكهربائية يسري لمدة ٣٠ سنة. وسيشمل التمويل البالغ قرابة ٨٦٠ مليون دولار كلاً من مرفق توليد الطاقة الكهربائية ومشروع الربط. وهذا يتألف من مشاركة سهمية بنسبة ٢٢ في المائة وديون بنسبة ٧٨ في المائة على أساس تأمين محدود (أي أن الدين مؤمَّن بمقدار معيَّن فقط)؛ ويوفِّر القطاع الخاص المشاركة السهمية إلى حد كبير بينما تُقدم حكومة أوغندا مساهمة عينية أصغر؛ أما الدين فيغطيه إلى حد كبير عدد من مؤسسات التمويل الإنمائي الدولية.

٢٨- وبالرغم من أن هذا المشروع لم يُنجز بعد، فإن ترتيباته التعاقدية تُعتبر ناجحة، حيث إن المخاطر المتصلة به (وهي مخاطر يتحملها رُعاة المشروع والمُقرِضون التجاريون) تُخفَّف بفضل عقود وترتيبات تأمين مع الحكومة والمنظمات الدولية. إلا أن عدة شواغل جدية قد أُثيرت إزاء التأثير الأوسع للمشروع، بما في ذلك اقتصار منافعه على مؤسسات أعمال كبرى وليس على السكان ككل، فضلاً عن المُغالاة في تقدير الإنتاجية والافتقار إلى الشفافية (المؤسسة الدولية لتمويل التنمية، ٢٠١٠).

٢٩- وثمة حالة ثانية تتعلق بعقد امتياز إنشاء شبكة مياه مبومبيلا (نيلسبرويت) في جنوب أفريقيا. فقد منح مجلس نيلسبرويت المحلي الانتقالي في عام ١٩٩٩ امتيازاً لمدة ٣٠ سنة (عُدِّل في عام ٢٠٠٣) لشركة نيلسبرويت الكبرى للمرافق، وهي شركة تملكها جهات وطنية ودولية من القطاع الخاص. وبموجب عقد الامتياز هذا، تتولى الشركة توفير الموارد الرأسمالية والإدارية. وقد حُسبت كلفة عقد الإيجار الممنوح للشركة على أساس الكلفة التي يتحملها المجلس المحلي الانتقالي من القروض القائمة مقابل هذه الأصول. وينص العقد على إعادة استثمار عائدات التصرف بالأصول المنقولة، على أن تؤول جميع الأصول إلى المجلس المحلي لدى انتهاء مدة العقد. وعلى الشركة، بالإضافة إلى ذلك، أن تدفع رسم امتياز سنوي وأن تُقدم ضمان أداء وأن تدفع غرامات في حالة التخلف عن الأداء. والبلدية وحدها هي التي تُحدد التعريفات للمستهلكين وإن كان يمكن للشركة أن تُقدم مشورة سنوية بشأن المصاريف اللازمة لتشغيل المشروع المشمول بعقد الامتياز وتحقيق معدل العائد المُتفَق عليه. وإذا حدَّدت البلدية تعريفات تكون أدنى من المصاريف، كان عليها أن تدفع لصاحب الامتياز الفرق في الإيرادات.

٣٠- ويستند تقييم المشروع إلى أحد عشر مجالاً مُحدداً لتحقيق أهدافه، منها تسعة مجالات مبيَّنة في العقد. وتشمل جوانب النجاح تحقيق الأهداف المُحدَّدة لما يلي: (أ) جودة الإدارة؛ و(ب) الوصول إلى المياه؛ و(ج) توسيع البُنى التحتية وتحسينها؛ و(د) الاستخدام الكامل لرأس المال المقدم من البلدية في المناطق التي كانت تعاني في السابق من نقص في الخدمات؛ و(ه) تدريب العاملين وتنمية قدراتهم؛ و(و) تحديد مستويات التعريفات. وهناك بعض التحديات المتبقية التي تشمل (أ) ضمان الإمدادات على مدار الساعة؛ و(ب) رصد سير

العمل بعقد معقَّد؛ و(ج) نقل قدر كبير من المخاطر المالية من الشركة إلى الحكومة/البلدية (بيندر Bender وجبسون Gibson، ٢٠١٠).

٣١- كما توجد في صناعة النقل أمثلة كثيرة على الاستفادة من قدرات القطاع الخاص لتمويل وتشغيل مشاريع البُنى التحتية، ولذلك فإن دراسة الحالة الأخيرة تتعلق بمشروع مطار النفيظة الذي اشتمل على توسيع للبنية التحتية لقطاع النقل التونسي بدعم من شركة عبر وطنية تركية[٤]. ومن أجل الاستفادة من القدرات المالية والتكنولوجية للقطاع الخاص، فقد تألف النموذج الاستثماري الذي اعتُمد من عقدي امتياز لمدة أربعين سنة: (أ) لتشغيل وصيانة وتطوير مطار المونستير الحالي؛ و(ب) مخطط لبناء وتشغيل وتسليم مطار جديد في النفيظة. ومُنح عقد الامتياز لشركة TAV Airports Holding، وهي شركة مقرها اسطنبول متخصصة في إنشاء وتشغيل وصيانة المطارات، وهي تتولى تشغيل مطارات في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وفي جورجيا وتركيا.

٣٢- ويُعد مشروع مطار النفيظة مثالاً على الكيفية التي يمكن بها لمختلف الجهات الفاعلة أن تعمل معاً في إطار جهد مشترك؛ ففي هذه الحالة، تضافرت جهود المؤسسة الدولية للتمويل التابعة للبنك الدولي، والمصارف التجارية، ومصرف التنمية الأفريقي، للإسهام في تمويل المشروع. وقد تمثل السبب الرئيسي لإنشاء هذا المشروع في تخفيف الضغط عن المطارين القائمين، والسعي المتواصل لتوسيع القطاع السياحي في هذا البلد.

باء - الزراعة

٣٣- يُعد توسيع وإعادة تنشيط الإنتاج الزراعي من الأمور البالغة الأهمية بالنسبة للبلدان النامية سواء من أجل تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة لسكانها أو من أجل إرساء أسس التنويع والتنمية الاقتصاديين. ويمكن لكل من الاستثمار العام والاستثمار الخاص أن يُسهم في تنمية القطاع الزراعي، وثمة إمكانات كبيرة للتفاعل بينهما. وتُعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص أساسية للنهوض بالزراعة، والتصدي للتحديات العالمية في مجال الأمن الغذائي، وإيجاد الحلول على امتداد سلسلة القيمة الزراعية بأكملها.

٣٤- وهناك العديد من الحالات الناجحة المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الإنتاج الزراعي في البلدان النامية. ويمكن ملاحظة وجود مثل هذه الشراكات بصفة خاصة في مجال تحسين التكنولوجيات الزراعية، والبحث والتطوير، والبذور، والخدمات الإرشادية لمساعدة المزارعين في التحوّل عن إنتاج الكفاف نحو الإنتاج الموجّه إلى السوق.

(٤) *المصدر:* الموقع الشبكي لمصرف التنمية الأفريقي

http://www.afdb.org/en/news-events/article/tunisias-enfidha-airport-leveraging-public-private-partnership-in-development-7258/ (accessed on 8 November 2010).

ففي أوغندا على سبيل المثال، ثمة ترتيب شراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال إنتاج الزيوت النباتية يهدف إلى تطوير هذه الصناعة، وخلق فرص العمل، وزيادة دخل سكان الأرياف، بما في ذلك الاستعاضة عن الصادرات من خلال إعادة تنشيط وزيادة الإنتاج المحلي للزيوت النباتية. ويشتمل مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص هذا، من خلال كونسورتيوم يضم شركة Wilmar International (سنغافورة)، وهي تكتل شركات زراعية، على إدارة مخططات التعاقد الزراعي، وإشراك أصحاب الحيازات الصغيرة، والتشغيل المباشر لما يزيد عن ٤٠٠ ١ مزارع محلي. وقد استفاد نحو ٠٠٠ ٨٠ من الأُسر المعيشية من الزيادات في الدخل، ومن المتوقع أن يُحقق هذا البلد في المستقبل اكتفاءً ذاتياً في مجال الزيوت النباتية[٥].

٣٥- وهناك شركات مثل شركة BASF (ألمانيا) وSyngenta (سويسرا) أقامت شراكات مع بعض البلدان النامية فيما يتعلق بأنشطة البحث والتطوير في المجال الزراعي[٦]. وقد أقامت شركة Syngenta شراكات مع معاهد البحوث الزراعية العامة في الصين والهند[٧]. ففي الصين، تشمل الشراكة التي أقامتها شركة Syngenta العمل مع مركز Hubei Biopesticide Engineering Research Centre، مع معهد شنغهاي للكيمياء العضوية في مجال الابتكارات المتعلقة بحماية المحاصيل[٨]. وفي الهند، أقامت شركة Syngenta شراكات تدعم تحسين الممارسات الزراعية وسُبل عيش الفقراء من أصحاب الحيازات الصغيرة. وثمة حالة أخرى مثيرة للاهتمام من حالات التعاون الناجح بين القطاعين العام والخاص هي حالة الشراكة بين معهد الهندسة الوراثية الزراعية في مصر وشركة Pioneer Hi-Bred Inc. (الولايات المتحدة) بشأن استخدام التكنولوجيا لتنمية زراعة الذُّرة المقاومة للحشرات[٩]. وقد شاركت شركة

(٥) International Fund for Agricultural Development (IFAD). Republic of Uganda: Interim evaluation – Executive summary of the Vegetable Oil Development Project. IFAD document no. EC 2010/63/W.P.4. 25 June 2010. متاحة على الموقع الشبكي http://www.ifad.org/gbdocs/eb/ec/e/63/EC-2010-63-W-P-4.pdf. انظر أيضاً: IFAD. Progress in Eastern and Southern Africa. Issue no. 9. September 2008. متاحة على الموقع الشبكي http://www.ifad.org/newsletter/pf/9.htm.

(٦) International Food Policy Research Institute (2005). Can public and private sectors work together for the poor? *IFPRI Forum*. June. See: http://www.ifpri.org/sites/default/files/publications/if11.pdf.

(٧) Syngenta Foundation. Public–private partnerships in agriculture: Teamwork achieves many goals. متاح على الموقع الشبكي http://www.syngentafoundation.org/index.cfm?pageID=602. انظر أيضاً Extending the productivity of thousands. متاح على الموقع الشبكي http://www.syngentafoundation.org/index.cfm?pageID=182.

(٨) نبذة عن تاريخ شركة Syngenta، متاحة على الموقع الشبكي http://www2.syngenta.com/en/about_syngenta/companyhistory.html.

(٩) Public–private partnerships in modern biotechnology. *Science and Development Network*. 1 October 2002 متاح على الموقع الشبكي http://www.scidev.net/en/policy-briefs/public-private-partnerships-in-modern-biotechnolog.html.

Nestlé (سويسرا)، إلى جانب منظمات إنمائية دولية، في مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص في فييت نام من أجل تعزيز الإنتاج المستدام لبن الروبوستا واستخدام أساليب الري التي تتسم بالكفاءة، وتدريب مزارعي البن المحليين(١٠).

٣٦- ويمثل معهد Embrapa (البرازيل) حالة مثيرة للاهتمام من حالات معاهد البحوث الزراعية العامة الرائدة التي تعمل بصورة استشرافية على إقامة الشراكات مع شركات عبر وطنية ومع جهات خاصة محلية من غير الشركات عبر الوطنية وكذلك مع بلدان متقدمة ونامية (الإطار ١).

الإطار ١

الشراكة الدولية للقطاعين العام والخاص بين معاهد البحوث العامة والشركات عبر الوطنية: حالة معهد Embrapa في البرازيل

معهد Embrapa الذي أنشئ في عام ١٩٧٣ هو معهد البحوث الزراعية العام الرائد في البرازيل. وقد أنشأ المعهد عدة أنواع من الشراكات المحلية والدولية مع الشركات عبر الوطنية:

- *الشراكات مع شركات عبر وطنية من أجل استحداث تكنولوجيات جديدة.* ففي إطار هذا النوع من الشراكة، يعمل المعهد وشركاؤه معاً على النهوض بمشاريع البحث والتطوير، ثم تُتاح التكنولوجيا التي تنتج عن هذا العمل من أجل استخدامها على نطاق محلي أوسع. ومن الأمثلة على ذلك أن شركة BASF الألمانية ومعهد Embrapa البرازيلي وقّعا على اتفاق تعاون تقني لاستحداث زراعات مقاوِمة لمبيدات الأعشاب. وسوف تتوفر منتجات هذه الزراعات في الأسواق في وقت قريب.
- *الشراكات من أجل إدماج التكنولوجيات التي يتم الحصول عليها من شركات أخرى في منتجات Embrapa.* يمكّن هذا النوع من الاتفاقات معهد Embrapa من تحديد وترخيص استخدام التكنولوجيات التي يتم الحصول عليها من منظمات أخرى وإدماجها في منتجاته. وهو يساعد في عملية البحث والتطوير وييسّر نقل التكنولوجيا. ومن الشركات عبر الوطنية والتكنولوجيات التي تشملها هذه الشراكات: BASF (لمقاومة مبيدات الأعشاب)، وMONSANTO

(١٠) International Trade Centre (2009). Nestlé's public–private partnerships in agricultural sourcing: Promoting sustainable Robusta production in Viet Nam's Dak Lak Province. *International Trade Forum*. Issue 4 متاحة على الموقع الشبكي
http://www.tradeforum.org/news/fullstory.php/aid/1502/Nestl_E9_92s_public-.rivate_partnerships_in_agricultural_sourcing.html

(لمقاومة مبيدات الأعشاب التي تستخدم مادة الغليفوسيت) وJIRCAS (لمقاومة الجفاف).

- *الشراكات التي يمنح معهد Embrapa في إطارها تراخيص للشركات عبر الوطنية لاستخدام تكنولوجياته*. يتم في إطار هذا النوع من الشراكة إصدار تراخيص تتعلق بتكنولوجيات معهد Embrapa لاعتمادها وتسويقها التجاري في الخارج. وفي إطار هذا النوع من العقود، يدفع الحاصل على الترخيص إتاوات أو ما يماثلها من الرسوم.

ومنذ عام ١٩٩٨، أنشأ معهد Embrapa عدة مختبرات افتراضية في الخارج – في فرنسا وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، وبهدف تقديم المساعدة الإنسانية للبلدان النامية المنخفضة الدخل من خلال نقل التكنولوجيا، ينفذ المعهد العديد من مشاريع التعاون في جميع بلدان أمريكا الجنوبية وفي ١٣ بلداً أفريقياً.

المصدر: الأونكتاد، ٢٠٠٩ب.

جيم – تغير المناخ

٣٧- ثمة إمكانات كبيرة للتفاعل بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في التخفيف من آثار تغير المناخ (الأونكتاد، ٢٠١٠)، وبخاصة في مجالات مثل توليد الطاقة المتجددة. وبالنظر إلى أن تكنولوجيات الطاقة المتجددة لم تصبح بعد قادرة على التنافس، من حيث الأسعار، مع التكنولوجيات التقليدية الأكثر تسبّباً في انبعاثات الكربون، فإن استخدامها من قِبل الشركات الخاصة كثيراً ما يتطلب شكلاً من أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وهذه الشراكات يمكن أن تتخذ عدداً من الأشكال ولكنها تشمل عادةً ضمانات حكومية لإتاحة الوصول إلى شبكات الطاقة الكهربائية والحصول على أسعار تفضيلية للكهرباء المُنتَجة، إضافة إلى اتفاقات الشراء الطويلة الأجل والتمويل بشروط تساهلية. ومن الأمثلة النموذجية المُستقاة من قطاع توليد الطاقة الريحية ما يلي:

٣٨- في كوستاريكا، منحت شركة الكهرباء المملوكة للدولة (Instituto Costarricense de Electricidad) عقداً لمجموعة شركات JUWI Group وشركة GDF Suez (فرنسا) لبناء وتملّك وتشغيل ونقل مشروع لتوليد ٤٩,٥ ميغاواط من الطاقة الريحية (Proyecto Eólico Guanacaste). ومجمّع الطاقة الريحية هذا مُعتَمد في إطار آلية التنمية النظيفة. وسوف تمتلك شركة Econergy International، وهي شركة مُنتَسبة لشركة GDF Suez، وحدات خفض الانبعاثات المُعتمَد البالغة ٠٠٠ ٣٧ وحدة يُتوقع أن يولِّدها المشروع سنوياً حتى عام ٢٠١٢. وتخطط

كوستاريكا لتوليد كامل إمدادات الطاقة الكهربائية من خلال مصادر للطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢١[١١].

٣٩- وفي البرازيل، وافق مصرف التنمية البرازيلي (BNDES) على مبلغ قدره ٧٢ مليون كروزيرو (٣٥ مليون دولار أمريكي) لتمويل مشروع "مزرعة" للطاقة الريحية (١٨ ميغاواط) في ولاية Piaui، وهو مشروع بدأ تشغيله في أوائل عام ٢٠٠٩. وقد غطّى هذا التمويل ما نسبته ٦٩,٥ في المائة من إجمالي الاستثمار في المشروع، بينما غطت مصادر خاصة النسبة المتبقية. وشكّل هذا المشروع جزءاً من برنامجي الحكومة الراميين إلى التعجيل بالنمو (PAC) وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة (Proinfa). وتشارك في المشروع الذي أُعلن عنه في آب/أغسطس ٢٠٠٧ شركة Econergy International، وهي شركة مُنتسبة لشركة GDF Suez، وقّعت على اتفاق لشراء المعدات وتركيبها من أجل تركيب ٢٠ توربيناً هوائياً بطاقة ٩٠٠ كيلوواط. وحازت الشركة على حقوق شراء المشروع بنسبة ١٠٠ في المائة رهناً بموافقة الحكومة[١٢].

٤٠- وفي الأردن، أدى صدور قانون الطاقة المتجددة - الذي أُقر في عام ٢٠١٠ - مقترناً بالرغبة في تعزيز الاستقلال في مجال الطاقة، إلى دفع الحكومة لالتماس الاستثمارات في مجمعات الطاقة الريحية. وقد طُرحت مناقصة لإنشاء مجمّع للطاقة الريحية (٣٠-٤٠ ميغاواط) في الكمشة، وتُجري الحكومة الأردنية حالياً مفاوضات مع شركة يونانية لإنجاز عقد بناء وتشغيل ونقل. وسيتولى البنك الدولي تمويل هذا المشروع[١٣].

ثالثاً - خيارات السياسة العامة لتعزيز التفاعل بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص

٤١- تدل دراسات الحالات الإفرادية الواردة أعلاه على أن تعزيز التفاعل بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام بهدف توليد منافع إنمائية يمثل تحدياً معقّداً. فأولاً، تنزع القطاعات التي يُرجح فيها حدوث تفاعل بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص لأن تكون قطاعات حساسة من الناحية السياسية يُحتمل أن يتأثر بها العديد من أصحاب المصلحة. ولذلك فإن ثمة حاجة للإدارة السليمة لأوجه التفاعل بين المستثمرين والحكومات والمجتمع المدني. ثانياً، لا يوجد حل "مناسب لجميع الحالات" ينطبق بالقدر نفسه على جميع البلدان

(١١) Thomson Reuters. *Project Finance International* database, and the company websites of JUWI Group and Enercon.

(١٢) Thomson *Reuters. Project Finance International database*, and http://www.greenmomentum.com/wb3/wb/gm/gm_content?id_content=955.

(١٣) Thomson Reuters. *Project Finance International* database, and the *Jordan Times* of 31 August 2010.

والصناعات/القطاعات ومن ثمّ فإن تصميم الإطار السياساتي "الصحيح" وتحديد الشكل "الأفضل" للتعاون بين القطاعين العام والخاص يتطلبان توافر مهارات وقدرات كافية. وتزداد كل هذه المتطلبات حدة لأن الاحتياجات الاستثمارية في هذه القطاعات هائلة، كما أن البلدان تتنافس على اجتذاب المستثمرين الأجانب. ومن الأمثلة على ذلك ما يشمل مجالات تطوير البُنى التحتية، والزراعة، والتخفيف من آثار تغير المناخ، حيث تُعتبر الاحتياجات الاستثمارية كبيرة وحيث يؤدي الاستثمار الخاص – الأجنبي والمحلي على السواء – دوراً حاسماً، إذ يكمّل على نحو فعال الاستثمار العام ويوفر الدراية العملية والتكنولوجيا.

ألف – على المستوى الوطني

٤٢- ينبغي أن يكون من أولويات الحكومات في البلدان النامية المضيفة تعزيز سيادة القانون ووضع قوانين ولوائح تنظيمية شفافة ويمكن التنبؤ بها. ويُعد وجود إطار مؤسسي وتنظيمي ذي نوعية عالية أمراً حاسماً بالنسبة لتعزيز التفاعل بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، ولتحقيق ما يلازم ذلك من أهداف إنمائية. وهذا أمر يتسم بأهمية خاصة عندما تكون الاستثمارات قائمة إلى حد كبير على كثافة رأس المال و/أو تكون ذات مُدد نضج طويلة وتنطوي على مشاركة حكومية قوية (كما يحدث مثلاً في مجال البُنى التحتية عندما تكون الصناعات في مرحلة مبكرة من التطور (كما في حالة الاستثمارات المنخفضة الكربون)، أو عندما تطرح القطاعات تحديات اجتماعية كبيرة (في حالة الزراعة مثلاً).

٤٣- كما أن التنظيم المناسب يمثل عاملاً حاسماً حيثما يورِّد المستثمرون من القطاع الخاص خدمات كانت المؤسسات العامة هي التي توفرها حتى الآن. والتحدي الذي يواجه الحكومات هو ضمان أن تؤخذ في الاعتبار نفس عوامل السياسة العامة التي كانت أصلاً الدافع وراء استثمارات القطاع العام (مثل المشاركة السهمية، وعوامل الإنتاج، وشروط احتكار الثروة الطبيعية، أو المؤثرات الخارجية) لدى تحديد الطريقة التي يُنتج بها القطاع الخاص الخدمات ويورِّدها. وهذا يمكن أن يشمل سياسات التسعير (الأونكتاد، ٢٠٠٩أ).

٤٤- وينبغي أن تُقرر البلدان إلى أي حد تريد أن تفتح صناعاتها أمام الاستثمار الخاص، وما إذا كان هذا سيشمل الاستثمار الأجنبي. وقد عمدت بلدان عديدة إلى خصخصة صناعاتها المحلية، مع ما استتبعه ذلك من تحديات على صعيد السياسة العامة، فضلاً عن التأثيرات الإنمائية النهائية التي تختلف بحسب فرادى الاقتصادات والقطاعات. ومن الأمثلة على ذلك أنه بينما تكون ملكية الزراعة ملكية خاصة إلى حد كبير، فإن السيطرة العامة عليها لا تزال واسعة الانتشار في العديد من الصناعات المتصلة بالبُنى التحتية. وبقدر ما يُسمح بالاستثمار الخاص، تحتاج الحكومات أيضاً إلى تحديد الاختناقات الحرجة التي تعوق الاستثمار الخاص ومن ثمّ ينبغي لها أن تضع قائمة أولويات فيما يتعلق بالمشاريع التي ترى أن ثمة حاجة لإشراك المستثمرين الخواص فيها.

٤٥- والبتّ في مسألة ما إذا كان سيُسمح بالاستثمار الأجنبي يصبح أمراً مهماً بصفة خاصة في حالة الصناعات الاستراتيجية مثل توزيع الطاقة ونقلها، والصناعات الاستخراجية، وكذلك في الصناعات التي تُعتبر حساسة من الناحية السياسية لأسباب اجتماعية - ثقافية (مثل الزراعة). وقد ترغب الحكومات في تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل ضمان السيطرة على هذه الصناعات، ولكن بإمكانها أيضاً أن تختار أشكالاً بديلة للاستثمار تحد من نقل السيطرة إلى القطاع الخاص.

٤٦- وينبغي للبلدان أن تنظر في نوع التفاعل بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص الذي يتلاءم على أفضل وجه مع احتياجاتها الإنمائية. وهناك ثلاثة خيارات سياساتية أساسية تتراوح بين العلاقة التعاقدية المباشرة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، والمشاركة السهمية القائمة على أساس الشراكات.

الخيار ١

٤٧- الاستثمار العام الداعم للاستثمار الخاص المقابل في صناعات مُحددة. ومن الأمثلة على ذلك ما يتصل ببرامج البحث والتطوير الوطنية الرامية إلى تعزيز تطوير الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة (كما في حالة توليد الطاقة المتجددة). ومن الأمثلة الأخرى على ذلك الاستثمارات العامة في مجال البُنى التحتية، مثل إنشاء المجمّعات الصناعية أو مرافق التخزين الخاصة بالمزارعين. ويمكن لهذه الاستثمارات أن تكون إما مستقلة عن فرادى الاستثمارات الخاصة (كما في حالة مشاريع إنشاء الطرق أو شبكات الكهرباء العامة) أو متصلة بمشاريع استثمار خاص مُحددة (كما في حالة ربط مصنع محدد بميناء).

الخيار ٢

٤٨- مشاريع المشاركة السهمية بين القطاعين العام والخاص. قد يكون هذا خياراً متاحاً إذا كان المشروع يتصل، على سبيل المثال، بنشاط يشارك فيه الجمهور مشاركة نشطة من خلال مؤسسات تابعة للدولة (كما في حالة الصناعات الاستخراجية) ولكنه يُسمح فيه أيضاً بالاستثمار الخاص عن طريق المشاركة السهمية. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك ما يتصل بالمشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص في مجال البحث والتطوير (كما في حالة الزراعة).

الخيار ٣

٤٩- الاستثمار الخاص الداعم للاستثمار العام وغير القائم على المشاركة السهمية. في هذه الحالة، يمكن للاستثمار الخاص أن يؤدي دوراً مكمّلاً للاستثمار العام بوسائل منها مثلاً عقود الإدارة أو نماذج البناء - التملك - النقل ففي مجال البُنى التحتية، مثلاً، قد تقتصر المشاركة الأجنبية على الشراكات بين القطاعين العام والخاص حيث تظل الملكية في النهاية عائدة للدولة بينما تقوم السيطرة التشغيلية على أساس عقود امتياز.

٥٠- وتنطوي الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بكل أنواعها، على فرص كما تنطوي على مخاطر، ويُعد اغتنام هذه الفرص، وإدارة تلك المخاطر، أمراً أساسياً لكي يكون هناك تقاسم حقيقي للمكاسب وكذلك للمخاطر بين القطاع العام والقطاع الخاص. وهذا يشمل القدرة على تقييم التأثيرات الإنمائية (سواء مع المستثمرين الخواص المحليين أو الأجانب، وسواء من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص أو غير ذلك من أنواع الشراكة) وتصميم مشاريع استثمارية مُحددة.

٥١- وما يجعل الشراكات بين القطاعين العام والخاص جذابة للحكومات هو القدرة على تسخير إمكانات القطاع الخاص لإنشاء وتشغيل مشاريع استثمارية بقدر أكبر من الكفاءة مقارنة بقدرات القطاع العام. وفي الوقت نفسه، يمكن للحكومات، عن طريق الاستعانة بالقطاع الخاص ليقدم ما ينبغي أن يقدمه القطاع العام، أن توفِّر الأموال العامة الشحيحة وأن تُخفف الأعباء عن الميزانيات المُنهكَة (الأونكتاد، ٢٠٠٩أ). كما يمكن للقطاع العام أن يستفيد كثيراً من تمكينه من الوصول إلى التكنولوجيا والدراية العملية عن طريق إقامة مثل هذه الشراكات مع القطاع الخاص.

٥٢- أما فيما يتعلق بالمخاطر، فثمة حاجة لما يلي: (أ) توخي الحذر إزاء التكاليف المرتفعة للشراكات بين القطاعين العام والخاص وما تنطوي عليه من مخاطر عالية مُحتملة، مما يستدعي أن تقتصر هذه الشراكات على المشاريع ذات الأولوية العالية/المردود العالي حيثما لا تكون مصادر التمويل الأرخص والقدرات التقنية البديلة متوافرة؛ و(ب) عمليات تقييم للاحتياجات ودراسات جدوى شاملة وشفافة؛ و(ج) المشاركة التامة للجمهور والتشاور معه؛ و(د) توخي العناية الواجبة؛ و(هـ) اعتماد معايير اختيار ومشتريات شفافة. وبالنظر إلى أنه ليس من الممكن بالضرورة الاعتماد على التمويل من قِبل القطاع الخاص، ينبغي للحكومات أن تكثف أيضاً جهودها من أجل تهيئة حيز تحرك أوسع على صعيد السياسة المالية ووضع أولويات لمشاريع الاستثمار العام التي ينبغي تنفيذها (الأونكتاد، ٢٠٠٩أ).

٥٣- كما أن التوزيع المناسب للمخاطر بين الأطراف يتطلب أيضاً قدراً كبيراً من المشاركة الحكومية في رصد وتقييم وتنظيم الاستثمار طوال فترة عقد الاستثمار. ويمكن لعقود الاستثمار بين القطاع العام والقطاع الخاص أن تشكّل أيضاً وسيلة لإجبار المستثمرين الأجانب على تنفيذ التزامات إنمائية معينة، لأغراض منها مثلاً دعم تطوير البُنى التحتية العامة.

٥٤- ويمكن للترويج الفعال للاستثمار من قِبل وكالات ترويج الاستثمار أن يُسهم في زيادة الوعي بالفرص المتاحة للاستثمار المشترك بين القطاعين الخاص والعام. وينبغي لوكالات ترويج الاستثمار أن تُحدد الأنشطة الاقتصادية التي تنطوي على إمكانات حدوث مثل هذا التفاعل، وأن تروِّج لهذا الاستثمار عن طريق استهداف المستثمرين (وهذا يشمل تحديد "اللاعبين" الأساسيين في الصناعات ذات الصلة، وتوفير المعلومات، وعمليات المطابقة)، وكذلك عن طريق ضمان الرعاية المناسبة التالية للاستثمار.

باء – على المستويين الإقليمي والدولي

٥٥- ينبغي تشجيع زيادة التعاون الإقليمي فيما بين البلدان النامية من أجل تعزيز التفاعل بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام. ومن شأن تعميق التكامل الإقليمي أن يساعد في إنشاء أسواق أوسع وأن يُعزز بذلك فرص الاستثمار. وهذا أمر مهم بالنسبة لتنمية العديد من الصناعات في البلدان النامية، بما فيها الصناعات المتصلة بقطاع الزراعة، وتوليد الطاقة، والتخفيف من آثار تغير المناخ. كما يمكن للتعاون الإقليمي أن يؤدي دوراً هاماً في تعزيز إمكانية الوصول إلى الأسواق من خلال مشاريع البُنى التحتية المتكاملة إقليمياً (التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان غير الساحلية) وكذلك فيما يتعلق بإنشاء مؤسسات البحوث الإقليمية (كما في حالة الشراكات الإقليمية بين القطاعين العام والخاص في مجال البحث والتطوير في القطاع الزراعي).

٥٦- وثمة حاجة إلى دعم دولي للتفاعل بين القطاعين الخاص والعام في مجال الاستثمار. ويمكن تقديم هذا الدعم بعدة سُبل – بما في ذلك تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وتدابير بلد المنشأ، والأحكام المتعلقة بالتنمية في اتفاقات الاستثمار الدولية وفي مبادرات خاصة بقطاعات مُحددة. ومن الأهمية بمكان أن يولي الشركاء في التنمية اهتماماً كافياً لتمويل تلك المشاريع التي لا يكون من الممكن، دون توفر هذا التمويل، حشد مشاركة كافية فيها من قِبل القطاع الخاص.

* * *

٥٧- وقد يرغب الخبراء في بحث المسائل والتدابير السياساتية التالية – في جملة مسائل وتدابير أخرى – فيما يتعلق بتعزيز القدرات الإنتاجية وتحقيق الأهداف الإنمائية عن طريق التآزر بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام:

- كيف يمكن استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص في بناء القدرة الإنتاجية (الارتقاء بالصناعات، والتطوير التكنولوجي، وأنشطة البحث والتطوير، وتنظيم المشاريع، وتنمية الموارد البشرية)؟
- ما هي المستويات المثالية للاستثمار العام والاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر من أجل زيادة النمو إلى أقصى حد دون أن يؤدي أي نوع من هذه الاستثمارات إلى استبعاد الأنواع الأخرى؟ وما هي العوامل ذات الصلة بتحديد هذه المستويات المثالية بالنسبة لأي بلد بعينه؟
- ما هي أهم الصناعات/القطاعات الواعِدة بالنسبة للاستثمارات القائمة على أساس الشراكات بين القطاعين العام والخاص؟ وما هي الاختناقات القائمة في هذه الصناعات التي قد تحول دون إقامة هذه الشراكات؟

- ما هو دور السياسات المُنتهَجَة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز هذه الشراكات؟ وما الذي ينبغي فعله لزيادة الفوائد إلى أقصى حد والتقليل إلى أدنى حد من المخاطر المرتبطة بها؟
- كيف يمكن أن يتم على أفضل وجه تحقيق إمكانات إنشاء الروابط وأوجه التآزر بين الاستثمار المحلي (العام والخاص) والاستثمار الأجنبي؟ وهل يمكن للشركات عبر الوطنية من الجنوب وصناديق الثروة السيادية أن تؤدي دوراً أكبر في هذا السياق؟
- ما هو العمل الإضافي الذي ينبغي الاضطلاع به لفهم أوجه التآزر بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص واستغلالها على نحو أفضل، بما في ذلك في مجالات تطوير البُنى التحتية، والزراعة، وتغير المناخ؟

المراجع

Bender P and Gibson S (2010). Case study for the 10 years of the Mbombela (Nelspruit) water and sanitation concession, South Africa. Study commissioned by the World Bank at the request of the Public–Private Partnership Unit of the National Treasury of the South African Government and the Mbombela Local Municipality. Available at http://www.ppp.gov.za/documents/casestudies/Nelspruit%20Case%20Study%20Final%2029%20May%202010.pdf

Bhinda N and Martin M (2009). Private capital flows to low-income countries: Dealing with boom and bust. Development Finance International Group. November. Available at http://www.development-finance.org/en/component/docman/doc_download/583-fpc-cbp-series-2.html.

De la Fuente A and Vives X (1995). Infrastructure and education as instruments of regional policy: evidence from Spain. *Economic Policy*: 13–51.

Development Finance International (2010). Synergies with domestic public and private investment: how foreign private capital can contribute more to development. Background paper prepared for UNCTAD.

Marrero G (2008). Revisiting the optimal stationary public investment policy in endogenous growth economies. *Macroeconomic Dynamics.* No.12.

New Vision (2010). Bujagali dam to be ready next year. 12 March. Available at http://www.newvision.co.ug/D/8/12/712732.

Kamps C (2005). Is there a lack of public capital in the European Union? European Investment Bank papers 3/2005.

Khan MS and Kumar MS (1997). Public and private investment and the growth process in developing countries. *Oxford Bulletin of Economics and Statistics* 59 (1): 69–88.

Khan MS and Reinhart CM (1990). Private investment and economic growth in developing countries. *World Development.* 18 (1): 19–27.

Koveos P and Yourougou P (2010). Public–private partnerships in emerging markets. Available at http://www.qfinance.com/financing-best-practice/publicprivate-partnerships-in-emerging-markets?page=1.

Roache S (2006). Domestic investment and the cost of capital in the Caribbean. IMF working paper 06/152.

UNCTAD (1999). *World Investment Report 1999: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development*. United Nations publication. Sales no. E.99.II.D.3. New York and Geneva.

UNCTAD (2008). *World Investment Report 2008: Transnational Corporations and the Infrastructure Challenge*. United Nations publication. Sales no. E.08.II.D.23. New York and Geneva.

UNCTAD (2009a). *The role of public investment in social and economic development. Public investment: vital for growth and renewal, but should it be a countercyclical Instrument?* Note prepared by the UNCTAD secretariat.

UNCTAD (2009b). *World Investment Report 2009: Transnational Corporations, Agricultural Production and Development*. United Nations publication. Sales no. E.09.II.D.15. New York and Geneva.

UNCTAD (2010). *World Investment Report 2010: Investing in a Low-Carbon Economy*, United Nations publication, New York and Geneva.